CEDAW

الأمم المتحدة

اتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/5/Add.25
4 October 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة المعنية بالقضاء على
التمييز ضد المرأة
الدورة الخامسة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقارير الأولية للدول الأطراف

جمهورية فييت نام الاشتراكية

V.84-91892

Digitized by UN Library Geneva

المحتويات

مقدمة : الخلفية التاريخية والسياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية والعملية الشاملة للنهوض بالمرأة الفييتنامية منذ قيام ثورة ١٩٤٥

الجزء الأول : الوضع القانوني للمرأة الفييتنامية (تنفيذ المواد ١ و ٢ و ٣ و ٩ و ١٥ من الاتفاقية)

الجزء الثاني : تنفيذ الاتفاقية في الميادين المختلفة

ألف ـ في الحياة السياسية والعامة (المادتان ٧ و ٨ من الاتفاقية)

باء ـ في الحياة الاقتصادية (المادة ١١ من الاتفاقية)

جيم ـ في الحياة الاجتماعية والثقافية (المواد ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من الاتفاقية)

دال ـ في الزواج والحياة العائلية (المواد ٥ و ٦ و ١٦ من الاتفاقية)

الجزء الثالث: الهياكل الحكومية وغير الحكومية التي تضمن حقوق المرأة والطفل (المواد من ١ الى ١٦ من الاتفاقية)

الجزء الرابع : السياسات المتصفة بالأولوية والرامية الى الاسراع في تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين (المادة ٤ من الاتفاقية)

خاتمة : نظرة شاملة الى المجالات التي يحرز فيها تقدم سريع ، والمجالات التي يتباطأ فيها التقدم ، في تنفيذ الاتفاقية في فييت نام

Digitized by UN Library Geneva

مقدمة

"للرجل الواحد بعض القيمة ، بينما ليس لعشر من النساء أية قيمة" : يبين هذا المثل الوضع الاجتماعي للمرأة الفييتنامية عبر القرون وحتى ثورة عام ١٩٤٥. فقد كانت المرأة في فييت نام قبل عام ١٩٤٥ أكثر الفئات استضعافا من فئات الشعب المستضعف، اذ كانت تعاني من تير ثلاثي يتمثل في الاستعمار والاقطاع والتمييز بين الجنسين .

ويستطيع المرء أن يدرك ، استنادا الى هذه الخلفية ، الأهمية الكبرى لثورة آب/أغسطس ١٩٤٥ التي جاءت بعصر جديد هو عصر تحرير الشعب الفييتنامي بأكمله وتحرير المرأة الفييتنامية خاصة . وقد كان للأخيرة حظ وافر لأن "الدعوة الى المساواة بين الجنسين "كانت بين المهام الأساسية العشر التي حددها البرنامج السياسي الأول لحزبنا عام ١٩٣٠ . ولابد لكي نفهم هذا الاهتمام المبكر لدى الثوريين الفييتناميين بقضية المرأة ، أن نتذكر أن للمرأة الفييتنامية ، رغم وضعها الاجتماعي المتدنى ، تاريخ طويل من النضال الوطني البارز ، ابتداء من البطلات الوطنيات مثل الأخوات ترونغ (القرن الأول الميلادي) والسيدة تريو (القرن الثالث الميلادي) الى "جيش ذوات الشعر الطويل"(١) في التاريخ القريب .

ومنذ عام ١٩٣٠ ، لا سيما بعد عام ١٩٥٤ ، تم تدريجيا تعزيز تحرير المرأة عن طريق قرارات مختلفة اتخذت على صعيد الحزب والحكومة والتنظيم النقابي ، وهي :

- القراران الحزبيان رقم ١٥٢ و ١٥٣ (١٩٦٧) ؛ والأمر الحزبي المؤرخ في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٤
- المرسوم الحكومي رقم ٣١ (١٩٦٧) ؛
- القرار النقابي رقم ٢ (١٩٦٦) .

ويمكن تلخيص النهج السائد فيما يلي : "ظهرت مسألة تحرير المرأة (...) بصفتها قضية أساسية ذات أهمية استراتيجية (...) وباعتبارها قضية وطنية حقيقية تتصل بالسياسة العامة ، وهي تعالج على هذا الأساس" (القرار الحزبي رقم ١٥٣/١٩٦٧). وقد عبر الرئيس هو شي منه نفسه عن هذا بكلمات بسيطة ولكنها ثاقبة، اذ قال : " ان الحديث عن المرأة يعني الحديث عن نصف مجتمعنا. واذا لم يتم تحرير المرأة فان نصف البشرية سيبقى غير محرر" .

وفي اطار ما ذكرناه أعلاه من خلفية وسياق تاريخي ، تبدو الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرآة التي اعتمدتها الجمعية العامة

---

(١) "جيش ذوات الشعر الطويل" : هكذا كانت تسمى نساء الجنوب النشطات في الاحتجاج الجماهيري السياسي على العدوان والاحتلال الأجنبيين للجنوب قبل عام ١٩٧٥ .

Digitized by UN Library Geneva

عام ١٩٧٩ ، تقنيا دوليا للأهداف والمبادئ والغايات التي رسمت بالفعل في فييت نام منذ انشاء حزبنا ودولتنا ، وهي تنفذ في بلدنا باطراد على أن الاتفاقية باعتبارها صكا دوليا من حيث الأساس ، انما تحتوي على عناصر ينبغي أن تهتم بها فييت نام لكي تبقى مواكبة لما يحرز من تقدم عالمي في ميدان تعزيز المساواة بين الجنسين .

الجزء الأول

الوضع القانوني للمرأة الفييتنامية

(تنفيذ المواد ١ و٢ و٣ و٩ و١٥ من الاتفاقية)

خصصت لمبدأ المساواة بين الجنسين ثلاث مواد (المواد ١ و٩ و١٨) في القانون الأعلى الذي سنته جمهورية فييت نام الديمقراطية في عام ١٩٤٦ ، وأعيد التأكيد عليه في دستور عام ١٩٥٩ ، وتم التعبير عنه بصورة أكثر تحديدا وشمولا في الدستور الأخير أصدرته جمهورية فييت نام الاشتراكية في عام ١٩٨٠ ، على النحو التالي :

- **المادة ٦٣ :** "للمرأة والرجل حقوق متساوية من كل النواحي - في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعائلية .

والدولة والمجتمع مسؤولان عن رفع المستويات السياسية والثقافية والعلمية والتقنية والمهنية للمرأة ، وعن تحسين دورها في المجتمع باستمرار .

وتقيم الدولة ظروف عمل تناسب احتياجات المرأة . وتتساوى الأجور بين المرأة والرجل أجرا لقاء العمل المتماثل . وللمرأة الحق في اجازة مدفوعة الأجر سابقة للولادة ولاحقة للولادة اذا كانت عاملة أو مستخدمة بالمكاتب ، أو يكون لها استحقاقات خاصة بالأمومة اذا كانت عضوا في تعاونية .

وتكفل الدولة والمجتمع النهوض بدور الأمومة ، ودور الحضانة ، ورياض الأطفال ، والمطاعم الشعبية ، وغيرها من المرافق الاجتماعية ، توخيا لتهيئة ظروف مناسبة للمرأة في عملها ودراستها واستجمامها."

ويكفل الصك التشريعي الأعلى أيضا الأهلية القانونية للمرأة عن طريق منظمتها، الاتحاد النسائي . وقد نصت المادة ٨٦ من دستور عام ١٩٨٠ على ما يلي: "لمجلس الدولة ، (...) ، وللاتحاد النسائي الفييتنامي الحق في تقديم مشاريع قوانين الى الجمعية الوطنية."

والحقوق القانونية للمرأة في الزواج والحياة العائلية مبينة بعناية في قانون الزواج والأسرة الصادر عام ١٩٦٠ ، وتنص المادة ١ منه على ما يلي : "تكفل الدولة التنفيذ الكامل للزواج الحر والتقدمي الذي يكفل فيه الزواج الأحادي والمساواة بين الزوجين وتحمى فيه حقوق المرأة والطفل ..." . ويحظر الزواج بالاكراه والبزواج

Digitized by UN Library Geneva

قبل بلوغ السن القانونية [١] والأذى الجسدي للمرأة ، ولجوء الزوج الى اجراءات الطلاق عندما تكون المرأة حاملا أو يكون الطفل دون سن اثنى عشر شهرا (القانون المذكور أعلاه ، المواد ٢ و٣ و٢٧). ومن جهة أخرى ، يمكن توضيح الرؤية التقدمية لقانون الزواج بما يلي :

- **المادة ٢٣** : "للأطفال المولودين خارج كنف الزوجية (...) نفس الحقوق التي للأطفال الشرعيين، وعليهم نفس الالتزامات."

- **المادة ٢٩** : في حالة الطلاق يعتمد تقسيم الممتلكات على مقدار ما أسهم به كل طرف من عمل ، كما يعتمد على وضع الممتلكات المعنية ، وعلى الحالة المحددة للأسرة ويعتبر العمل في المنزل عملا انتاجيا."

- **المادة ١٤** : "لكل من الزوج والزوجة الحرية في اختيار مهنته أو مهنتهنا ، والحرية في ممارسة الأنشطة السياسية والثقافية والاجتماعية."

- **المادة ١٩** : "يتمتع الأبناء والبنات بحقوق متساوية وعليهم التزامات متساوية في اطار الأسرة."

ويجري العمل الآن على وضع قانون للعقوبات ويحدد مشروع القانون (الذي أكمل في حزيران/يونيه ١٩٨٤) ١٢ نوعا من أنواع التعدي على حقوق المرأة والطفل يعاقب عليها القانون ، وهي تتراوح بين الاغتصاب والانتهاك ، أو سوء معاملة الأبوين أو الزوج أو الزوجة أو الأطفال . وأكثر هذه جدارة بالذكر على وجه التحديد المادة التي تعاقب على التمييز الصريح ضد المرأة وهي تنص على ما يلي : "أي شخص يلجأ الى العنف أو الى أي عمل جدي آخر لاعاقة اشتراك المرأة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على قدم المساواة مع الرجل يوبّخ ، أو يحكم عليه بما لا يزيد عن سنة واحدة من اعادة التعليم دون حبس ، أو بثلاثة أشهر الى سنة واحدة حبسا". كما يجري الآن وضع مشروع قانون العمل سيتضمن فصلا كاملا مخصصا للحقوق المحددة للمرأة العاملة [٢]. ويعامل القانون المرأة باعتبارها مساوية للرجل . وبموجب المادة ٥ من قواعد تنظيم محكمة الشعب (تموز/يوليه ١٩٨١) : "تقضي المحكمة وفقا لمبدأ التساوي بين كل المواطنين ازاء القانون ، دون التمييز بين الجنسين" . ويتمثل آخر الجوانب الهامة ، وليس أخيرها ، للوضع القانوني للمرأة ، فضلا عن الطريقة التي يعاملها بها القانون، في مساهمتها بصفتها واضعة للقوانين : وتوجد حاليا بين الموظفات الفييتناميات نائبة لوزير العدل ، ونائبة لرئيس القضاة ، وقاضية في المحكمة المدنية العليا ، ونائبة محامية في لجنة القانون التابعة للجمعية الوطنية ، وهي اللجنة التي اشتركت في صياغة دستور عام ١٩٨٠ .

---

(١) يحدد القانون سنا أدنى للزواج هو : ١٨ للمرأة و٢٠ للرجل (المادة ٦) .

(٢) عهد باعداد مشروع هذا الفصل الى مكتب المرأة العاملة التابع لوزارة العمل .

Digitized by UN Library Geneva

ويفسح التشريع الفييتنامي ، كما يتضح مما سبق ، مجالا واسعا لممارسة المرأة حقوقها القانونية بالتساوي مع الرجل ، بشرط أن تكون ، بالطبع ، مدركة تماما لهذه الحقوق ومصممة على استخدامها (سيعالج الجزء الثالث هذا الجانب من جوانب المشكلة) .

الجزء الثاني

تنفيذ الاتفاقية في الميادين المختلفة

ألف - في الحياة السياسية والعامة

(المادتان ٧ و٨ من الاتفاقية)

بموجب نص الدستور : "لكل المواطنين ، بغض النظر عن (...) جنسهم ، (...) الحق في التصويت عند بلوغ سن الثامنة عشرة ، وفي الترشيح للانتخاب (...) على كل المستويات عند بلوغ سن الحادية والعشرين" (المادة ٥٧) . والواقع أن المرأة الفييتنامية تشترك في التصويت بحماس ، اذ شكلت قرابة ١٣ مليونا من ٢٣ مليون صوت في الانتخابات الوطنية والاقليمية لعام ١٩٨١ وعام ١٩٨٣ .

وقد أحرز تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية تقدما ملحوظا كما يلي :

١٩٤٦ (الجمعية الوطنية الأولى) : ١٠ نساء (٢ر٤ في المائة)

١٩٨١ : ١٠٨ نساء (٢١ر٧ في المائة)

منهن ٣١ شابة دون سن الثامنة والعشرين (٢٩ في المائة من كل النائبات) . وعلاوة على هذا توجد امرأتان في اللجنة الدائمة ، كما أن احدى النساء النائبات تشغل منصب نائبة رئيس الهيئة التشريعية العليا (وهي تنتمي الى الأقلية الاثنية في المرتفعات الوسطى) .

وفيما يلي أرقام الانتخابات الاقليمية والمحلية لمجلس الشعب :

اقليمية : ١٩٥٩ = ٨ر٧ في المائة
١٩٨٣ = ٥ر٢٢ في المائة

محلية : ١٩٥٩ = صفر
١٩٨٣ = ١ر٢٢ في المائة

وفي الفرع التنفيذي ، زادت مساهمة المرأة زيادة ملموسة ،وخاصة في المستويات الدنيا :

رئيسات للشعب والادارات ونائبات رئيس فيها :

* على الصعيد المحلي : ١٩٥٩ = ١٦٢ ١٩٨٣ = ٢ ٥٠٣
* على الصعيد الاقليمي: ١٩٧٥ = ٥٥١ ١٩٧٩ = ٢ ٢٩٨
* على الصعيد المركزي : ١٩٥٩ = ٣ ١٩٨٣ = ١٣٥

Digitized by UN Library Geneva

- رئيسات أو نائبات رئيس في لجان الشعب الادارية :

* مستوى الحي : ١٩٥٩ = صفر ١٩٨٣ = ٧٨٨
* مستوى المنطقة /البلدة : ١٩٥٩ = صفر ١٩٨٣ = ٩٢
* مستوى الاقليم /المدينة : ١٩٥٩ = صفر ١٩٨٣ = ٧

- وزيرات ونائبات وزير = ١٧

ويتمثل المجال الثالث لاشتراك الاناث في الحياة العامة في الوجود النسائي في التنظيم النقابي . وتنتمي حاليا ٨٥ في المائة من العاملات بأجر الى نقابة العمل وتتولى ١٩ امرأة مناصب قيادية على مختلف مستويات التنظيم النقابي .

كما أن للمرأة الفييتنامية وجودها في الحياة العامة الدولية ، وهذا مجال تنخفض فيه مشاركة المرأة عادة . ففي الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٤ ، تضاعف عدد النساء العاملات في السلك الدبلوماسي أربعة أضعاف . وتقيم المرأة الفييتنامية الاتصالات والعلاقات مع أكثر من ١٤٠ من المنظمات النسوية وغيرها من المنظمات غير الحكومية في جميع أرجاء العالم ، وذلك عن طريق تنظيمها الجماهيري المتمثل في الاتحاد النسائي .

باء - في الحياة الاقتصادية

(المادة ١١ من الاتفاقية)

أدركت الحكومة الفييتنامية ، منذ وقت جد مبكر ، الأهمية الحاسمة التي للمرأة بصفتها مصدرا كبيرا للعمل الاجتماعي ، ووضعت ، وفقا لذلك ، سياسة شاملة متماسكة لتشجيع عمل المرأة ، وهي السياسة التي جسدها المرسوم رقم ٣١ (١٩٦٧/٣/٨) الذي ينص على ما يلي : " تتخذ مواصلة النهوض بقوة عمل الاناث أهمية سياسية واقتصادية كبرى في حين تمثل في الوقت نفسه مهمة عاجلة من أجل (...) زيادة تنمية ما تتمتع به المرأة من قدرات جمّة (...) وخطوة الى الأمام نحو تحرر المرأة ونحو المساواة بين الجنسين (...) .

وفي قطاع الدولة (...) ينبغي أن يضطلع على نحو نشط ومنظم بتدريب المرأة وبمساعدتها على تنمية معارفها الثقافية والتقنية والمهنية ، واتقانها الادارة الاقتصادية والعامة بحيث يحرز التقدم لرفع نسبة العاملات الماهرات ، وزيادة انتاجية عمل المرأة بصفة مستمرة ، مع ترقية المرأة بثبات الى مناصب قيادية على كل المستويات " . وقد لقي هذا المرسوم الحكومي صفته الملموسة في عدد من المنشورات الوزارية التي اشتركت في اصدارها وزارات الداخلية ، والعمل ، والصحة ، والتعليم وكذلك في المنشورات الصادرة عن لجنة الدولة للعلم والتكنولوجيا .

وقد وصل اسهام المرأة في الحياة الاقتصادية ، بعد عدة عقود ، الى مستوى عال تماما يتمثل فيما يلي :

Digitized by UN Library Geneva

نسبة اسهام المرأة عام ١٩٨٢

- قوة العمل الاجتماعي = ٣ر٥١ ٪
- موظفو الخدمة المدنية والعاملون لدى الدولة = ٤٦ ٪ (بالمقارنة مع ٥٪ في عام ١٩٥٥)
- العمال الزراعيون = ٣ر٤٢ ٪
- العمال الصناعيون = ٥ر٤٦ ٪
- العمال في صناعة النسيج والملبوسات = ٧٩ ٪ (١٩٨٣)
- العاملون في البحوث والصحة والتعليم = ٨ر٥١ ٪ (الصحة = ٦٤ ٪ ، التعليم = ٢ر٦٥ ٪)

وفيما يتعلق بوضع المرأة في الحياة الاقتصادية ، فانها تتمتع بالمساواة العملية مع الرجل في الأجر المدفوع عن العمل المتماثل (راجع : الدستور ، المادة ٦٣) كما أن تمثيلها في المناصب القيادية يميل الى التزايد : ففي عام ١٩٥٩ لم يكن هناك الا ٤ مديرات للشركات أو المصانع ، بينما ارتفع هذا العدد في عام ١٩٨٢ الى ١٩١ .

وعلى نحو ثابت ، اتخذت الدولة الاجراءات اللازمة لضمان أن أمهات الرضع يمكنهن الالتحاق بمهنة ، وذلك عن طريق اقامة شبكة من دور الحضانة ورياض الأطفال ، على النحو التالي :

	عدد دور الحضانة	عدد الأطفال في دور الحضانة
١٩٧٦	٣٥ ٥٣٤	٦٥٤ ٦٦١
١٩٨٣	٤٢ ٧٢٠	١ ١٣٩ ٨٧١ (٢٢ر٧ ٪ من الرضع في فئة العمر المستهدفة)

وينبغي التأكيد على أن غالبية دور الحضانة هذه تقع في الريف (٢٨ ٢٥٥) .

	عدد رياض الأطفال	عدد الأطفال في رياض الأطفال
١٩٧٦ – ١٩٧٧	٢٤ ٧٠٠	٧٧٨ ٠٠٠
١٩٨٢ – ١٩٨٣	٥٠ ٧٠٠	١ ٤٦٨ ٠٠٠

Digitized by UN Library Geneva

كما تعنى الدولة أيضا بصحة المرأة العاملة ، وخاصة فيما يتعلق بوظيفتها في الانجاب[١] . فللمرأة العاملة الحق في عدد من أيام الاجازة المدفوعة الأجر في حالات الاجهاض ، أو ادخال وسائل منع الحمل ، أو التعقيم ، أو انهاء الحمل ، وعلى وجه العموم ، لا تلحق المرأة بالمهن الشاقة على نحو خاص ، مثل التعدين أو قيادة الشاحنات التي تبلغ حمولتها أكثر من ٣ر٥ طن أو قيادة القاطرات ، ولكن المرأة المشتغلة بأعمال شاقة نسبيا تتمتع باحكام خاصة (المنشور المشترك رقم ٨ الصادر في ٢٤ آذار/مارس ١٩٦٢ عن وزارات الداخلية والعمل والصحة) . وللمرأة العاملة الحق في ٧٥ يوما مدفوع الأجر كاجازة أمومة (كانت مدة الاجازة ٦٠ يوما قبل عام ١٩٨٣)[٢] .

ويسمح للأمهات العاملات اللائي يقل سن أطفالهن عن ١٢ شهرا بأخذ ساعة فراغ يوميا للعناية بأطفالهن أو ارضاعهم . ويجوز لأمهات الأطفال الذين يتراوح سنهم بين عام واحد وسبعة أعوام أخذ ٢٠ يوما كاجازة في العام (مع علاوة مرض يومية) للعناية بأطفالهن عند مرضهم . ولا يسمح لأرباب العمل بفصل العاملات أثناء الحمل ، ولا أثناء اجازة الأمومة أو الاجازة المرضية . وسن التقاعد للمرأة ٥٥ عاما ، أي أقل بخمسة أعوام من سن التقاعد للرجل (٦٠ عاما) .

ومع أن المرأة الفييتنامية أحرزت تقدما كبيرا في ميدان العمل والتوظيف ، فان هناك احساسا واضحا بالحاجة الى البحث عن مزيد من امكانيات التقدم : فلجنة الدولة للعلوم الاجتماعية تتبنى مشروعا وطنيا للبحث يتعلق بالمرأة له أربعة مجالات تركيز ، منها العلاقة بين تحرر المرأة الفييتنامية ووضع الاستراتيجية الانمائية الاجتماعية - الاقتصادية الطويلة الأجل لبلدنا .

جيم - في الحياة الاجتماعية والثقافية

(المواد ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من الاتفاقية)

الى جانب المادة ٦٣ من الدستور والمرسوم رقم ٣١ (١٩٦٧/٣) ، الوارد ذكرهما سابقا ، يشدد برنامج عمل الاتحاد النسائي الفييتنامي للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ على الحاجة الى النهوض بالمستوى الثقافي والعلمي والتقني والمهني للمرأة لضمان مساهمتها الكاملة في الحياة الاجتماعية والثقافية . والاتحاد النسائي ، بحملته العريقة بين جماهير النساء وهي الحملة التي يزينها شعار : " بارزات في المجتمع ، قادرات في البيت " ، يعمل جادا ، في الواقع ، على القضاء على القوالب الذهنية التقليدية التي تصور أن حرفة المرأة وواجبها الفريدين أو الأزليين انما هما عملها كربة منزل .

---

(١) يركز المنشور المشترك بين وزارتي العمل والصحة رقم 05/TT-LB الصادر في ١ حزيران/يونيه ١٩٦٨ ، على العاملات الريفيات على وجه التحديد .

(٢) للنساء العاملات في المناطق الجبلية الحق في شهر اضافي من اجازة الأمومة .

Digitized by UN Library Geneva

ومع تحرير الجزء الشمالي من بلدنا في عام ١٩٥٤ ، ركزت الدولة فورا على محو الأمية ، التي كانت سائدة الى حد أكبر بين النساء ، ونجحت في جهودها في عام ١٩٥٨ . واستمرت الأمية باقية في الجنوب حتى التحرير في عام ١٩٧٥ : وفي خلال عامين (حتى عام ١٩٧٧) تم القضاء على الأمية بفضل الدور الحماسي والفعال للاتحاد النسائي، وهو انجاز أثنت عليه اليونسكو . وترد فيما يلي البيانات الحالية المتعلقة بالاناث من السكان الملتحقات بالمدارس والخريجات على النحو التالي :

- ٤٧ ٪ من تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية
- ٥٠ر٦ ٪ من طلاب المدارس المهنية
- ٣٨ ٪ من طلاب الجامعات
- ١٠ ٪ من خريجي الدراسات العليا الحائزين على درجة الدكتوراه وما فوقها (٤٤٠) .

والأرقام مبشرة فيما يتعلق بنسبة النساء من الموظفين العلميين والتقنيين ، كما يلي :

- التقنيون : ١٩٧٥ = ٣٦ر٢ ٪ ١٩٧٩ = ٤١ر٦ ٪
- الزراعيون : ١٩٨٢ = ٢٢ر١ ٪
- مهندسو الصناعات الخفيفة : ١٩٧٥ = ٦٠٠ ١٩٨٠ = ٧٦٦
- الأطباء : ١٩٨٢ = ٤٧ر٣ ٪
- أساتذة الجامعات : ١٩٧٦ = ١٨ر٥ ٪ ١٩٨١ = ٢٥ر٦ ٪

وتم ، فضلا عن ذلك ، في اطار الاصلاح التعليمي الجاري ، ادخال علم السكان وتنظيم الأسرة والتوجيه المهني في المنهج الثانوي العالي ، وهو اجراء تنتفع منه تلميذات المدارس بصفة خاصة .

واذا كانت المرأة الفييتنامية قد أحرزت تقدما ملحوظا في ميدان التعليم والعلم، فان تقدمها في الحياة الثقافية يستحق أيضا الذكر على نحو خاص . ففي عام ١٩٧٩ ، كان ٣٥ في المائة من كل العاملين بالثقافة والفنون من النساء . وللاتحاد النسائي برنامج اذاعي يومي مدته ٣٠ دقيقة (يذاع مرتين في اليوم) وبرنامج تلفزيوني اسبوعي، وفي عام ١٩٨٣ كانت المرأة تشغل ٢٦ في المائة من المناصب القيادية في جهازي الاذاعة والتلفزيون . وأنشئت منذ عام ١٩٥٧ دار نشر للمرأة نشرت ، حتى عام ١٩٨٢، ٧٨٩ كتابا ألفتها نساء أو تتعلق بالمرأة .

Digitized by UN Library Geneva

دال - في الزواج والحياة العائلية

(المواد ٥ و ٦ و ١٦ من الاتفاقية)

من الحقائق الواضحة أنه لا مساواة حقيقية وتامة بين الجنسين ما دامت المرأة لا تتمتع بالمساواة في البيت . ونظرا لهذا ، فان هناك أهمية خاصة لحقوق المرأة في اطار الحياة الزوجية ، وهي حقوق يحددها قانون الزواج والأسرة المذكور سابقا . وينبغي أن يشار ، الى جانب الحقوق والمحظورات المذكورة آنفا ، الى ما يلي :

- **المادة ٢** : " ينبغي القضاء على ما تبقى من مخلفات الزواج الاقطاعي ، أي : الزواج بالاكراه ، واحترام الزوج مع احتقار الزوجة ، وتجاهل حقوق الأطفال ومصالحهم ، مما يتفق ، بصفة خاصة ، مع المادة ٥ من الدستور .

- **المادة ٨** : " للأرملة الحق في أن تتزوج مرة أخرى ؛ وتكفل لها ، في هذه الحالة ، حقوقها فيما يتعلق بأطفالها وممتلكاتها ."

المادة ١٢ : " الزوج والزوجة متساويان من كل النواحي في الأسرة ."

- **المادة ٣١** : " بعد الطلاق ، يظل الزوجان كلاهما يتمتعان بالحقوق نفسها ويتوليان المسؤوليات نفسها نحو أطفالهما . "

ووفقا لقانوننا ، تحتفظ المرأة الفييتنامية التي تتزوج أجنبيا بجنسيتها ما لم تقدم طلبا صريحا باكتساب جنسية زوجها .

وتتصل بالعلاقات الزوجية والسعادة الزوجية اتصالا وثيقا مسألة تنظيم الأسرة . وقد بدأ في فييت نام السعي نحو التنظيم الواعي للأسرة منذ العقود السابقة ، ولكنه تلقى دفعا قويا جديدا في عام ١٩٨٠ . وتتولى وزارة الصحة والاتحاد النسائي مسؤولية مشتركة عن هذه الحملة ، الأولى عن الخدمات التقنية والأخيرة عن أعمال التعبئة . وقد ساعد تزايد اشتراك وسائط الاعلام الجماهيري (كما يدل عليها عدد الحاضرين في الاجتماع المشترك لتقييم ثلاثة أعوام من الحملة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) ، المعقود في نيسان/ابريل ١٩٨٣) على توسيع تأثير هذه العملية الحاسمة الأهمية . وقد بدأ اتحاد النساء في شن حملة جديدة مدتها ثلاث سنوات تبدأ في عام ١٩٨٣ ، وفي نيسان/ابريل ١٩٨٤ أصبح للحملة أهميتها على صعيد البلد كله وذلك باقامة اللجنة الوطنية للسكان وتنظيم الأسرة برئاسة أحد نواب رئيس مجلس الوزراء . وبفضل هذه الجهود ، استخدمت ٣٠ في المائة حاليا من النساء في سن الحمل نوعا من أنواع وسائل الحمل . ويمكن ادراك الصلة الواضحة بين تنظيم الأسرة ومعدل وفيات الرضع من تناقص نسبة الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة :

١٩٧٥ = ٥ر١ ٪

١٩٨٢ = ٨ر٠ ٪

ومن نسبة وفيات الأطفال المنخفضة نسبيا ، وهي أقل من ٣ في المائة .

Digitized by UN Library Geneva

ولا ينحصر دور الاتحاد النسائي في الدفاع عن حقوق المرأة في الزواج والحياة العائلية في تنظيم الأسرة ؛ فالاتحاد يتدخل رسميا لحماية المرأة التي تقع ضحية لاساءة المعاملة أو الاذلال أو الضرب من قبل زوجها . ويمثل الاتحاد النسائي عموما في هيئة المحلفين عند سماع قضية طلاق أو قضية يدعّى فيها بمخالفة قانون الزواج . والى جانب ذلك ، يقوم الاتحاد ، عن طريق فروعه المحلية ، بفحص آلاف الخطابات كل عام تطلب التوجيه أو المساعدة في شؤون الزواج . وفي الآونة الأخيرة يقوم الاتحاد النسائي في محاولة لزيادة تسهيل الاتصال بين جماهير النساء وتنظيمهن الجماهيري بشأن المسائل التي تهمهن على نحو خاص ، بتجربة اقامة " نواد للأسرة " في هانوي ومدينة هو شي منه ، تعمل كمراكز للمعلومات والتوجيه فيما يتصل بالزواج والعلاقات العائلية . وسيجري ، على أساس هذه التجربة ، فتح نواد مماثلة في مدن وبلدات أخرى .

وتتطلب حماية المرأة من المهانة والاستغلال استئصال شأفة البغاء ، ولاسيما القوادة . ويعاقب مشروع قانون العقوبات السالف الذكر على الاتجار بالنساء (المادة ١٢٨) وعلى تنظيم البغاء والقوادة المادة (١٩٩) . وفي الجنوب ، حيث كان البغاء قبل عام ١٩٧٥ يشكل وبالا اجتماعيا حقيقيا ، افتتح الاتحاد النسائي عددا من " مدارس الحياة الجديدة " لمساعدة البغايا السابقات على الشفاء من أمراضهن المحتملة ، ولاكمال تعليمهن الأساسي ، وتلقي شيء من التدريب المهني ، ومساعدتهن، في آخر الأمر ، على ايجاد وظيفة جديدة وتأسيس منزل .

ويقوم الاتحاد النسائي مع عصبة الشباب ، ضمن منظور بعيد المدى ، بحملة واسعة من أجل اقامة " بيت للثقافة الجديدة " يبنى على أساس العلاقات المتناسقة التقدمية بين أعضاء الأسرة ، وينطوي ، فيما ينطوي عليه ، على المساواة بين الزوج والزوجة ، والاخوة والأخوات .

وقد انقضى زهاء ٢٥ عاما على صدور قانون الزواج لعام ١٩٦٠ وخلال هذه الفترة تم تحرير الجنوب وأعيد توحيد البلاد بأكملها ، وظهرت الحاجة واضحة الى اعادة النظر في هذا القانون . وقد شرع في عام ١٩٨٢ ، باجراء استقصاء على صعيد البلد كله عن تنفيذ قانون عام ١٩٦٠ غايته تأمين الأسس التي سيقوم عليها القانون الجديد . وأنيطت الصياغة بخمس هيئات مختصة هي وزارة العدل ، والمحكمة العليا ، ولجنة الأقليات الأثنية ، وعصبة الشباب ، والاتحاد النسائي ، وأوكلت الرئاسة الى هذا الأخير .

Digitized by UN Library Geneva

الجزء الثالث

الهياكل الحكومية وغير الحكومية التي تضمن حقوق المرأة والطفل

(المواد من ١ الى ١٦ من الاتفاقية)

لا مفعول للقوانين والسياسات اذا انعدم الهيكل الأساسي التنظيمي الملائم الذي يترجمها الى واقع . وفي فييت نام مجموعة كاملة من الهياكل التي تعتني بحقوق ورفاه المرأة والطفل ، يحتل مركز الصدارة فيها الاتحاد النسائي الذي سبقت الاشارة اليه . وهو منظمة جماهيرية على صعيد البلد كله ، يتسلسل تنظيمها الهيكلي ليصل حتى مستوى عامة الجمهور(١) ، وتتمتع بمركز استشاري امتيازي لدى الحزب والحكومة فيما يتعلق بشؤون المرأة : ولرئيسته (أو بديلتها) حق حضور ما يعقده مجلس الوزراء من جلسات تتصل بشؤون المرأة ، والادلاء بآرائها في هذا الصدد . وتتمثل احدى وظائف الاتحاد الأربع المعلنة رسميا في مسؤوليته عن التنسيق مع مختلف الدوائر المتصلة بعمله ، وكذلك عن متابعة ورصد تنفيذ القوانين والسياسات والأحكام المتعلقة بمصالح المرأة والطفل . كما ينتظر من الاتحاد رفع الالتماسات الى الدولة من أجل اعتماد السياسات والأحكام الاضافية الممكنة في هذا المضمار .

وسكان فييت نام هم ، على غرار سكان المجتمعات النامية الأخرى ، من "الشباب". ولذا كان من المنطقي أن ينشأ في عام ١٩٨٣ " مجلس للشابات " في اطار عصبة الشباب، يركز على الاحتياجات الخاصة بالمراهقات والشابات (اللواتي تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٨ سنة ، أي ٢٧ في المائة من العنصر النسائي في السكان) .

ولكون النساء يمثلن ٥١ر٣ في المائة من القوى العاملة الاجتماعية في فييت نام ، يوجد في وزارة العمل " مكتب للعاملات " يأخذ على عاتقه جوانب مثل توزيع القوى العاملة النسائية ، وسياسات الأجور والصحة الخاصة بالعاملات ، الخ... يضاف الى ذلك أن في كل مقر عمل فرعا لشؤون المرأة تابعا للنقابة العمالية يضمن منح المرأة في مقر العمل المعني كل حقوقها وممارستها لهذه الحقوق وتمتعها بكامل الاستحقاقات التي من حقها . ومن الأمثلة على ذلك قيام الادارة ، عند مناقشة الترقيات في الوظائف والأجور ، بدعوة ممثل لفرع شؤون المرأة الى الحضور والكلام لصالح الموظفات .

وقد ظهرت في الفترة الأخيرة الحاجة الى انشاء جهاز يضطلع بالأبحاث في المسائل التي تخص المرأة على الصعيد الوطني . ونتيجة لذلك يجري العمل الآن على انشاء شعبة للدراسات النسائية تابعة للجنة العلوم الاجتماعية تستقي مواضيعها في هذا الميدان من الخبرة الفنية المشتركة بين المهن والمتعددة الاختصاصات .

---

(١) في الاتحاد النسائي الآن ٥٠٠ موظف متفرغ .

Digitized by UN Library Geneva

الجزء الرابع

السياسات المتصفة بالأولوية والرامية الى الاسراع في تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين

(المادة ٤ من الاتفاقية)

لا يمكن ادراك الصورة العامة للمرأة الفييتنامية في شمولها اذا لم يكن هناك وعي للنهج الشمولي الذي تتبعه دولة فييت نام ازاء موضوع تحرر المرأة :"أن سبيل تعبئة جموع النساء لا ينحصر بالمنظمات الجماهيرية ، بل ينبغي أن يتضمن أيضا مختلف الفروع الاقتصادية والادارية ، وان يتم بلوغه باستخدام مختلف القوانين والسياسات والأحكام ، وان يتخذ شكل أنشطة ثقافية وعلمية وأدبية وفنية .... " (القرار الحزبي رقم ١٥٢ المؤرخ في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧) ؛ " وسياسة الحزب تجاه الكادرات النسائية ... لا تستهدف الرأفة الشبيهة بالاخسان " ، فهي تقوم على " التغذية النشيطة لقدرات المرأة ، وعلى المضي بجرأة الى استخدام المرأة وتعزيز مكانتها ؛ (...) ومتى عززت المرأة مكانتها توجب المضي في تشجيعها على رفع درجة كفاءتها ، كما توجب استخدامها بحكمة (...) وحيث تستخدم النساء بأعداد كبيرة، ينبغي أن يكون عدد الموظفات المسؤولات كبيرا ، وحيث يكون عدد الموظفات المسؤولات كبيرا ، ينبغي أن تشتمل القيادة على نساء " (القرار الحزبي رقم ١٥٣ لعام ١٩٦٧). ومثل هذا النهج يمكن اعتباره وقائيا : فكما في الطب حيث الوقاية خير من العلاج ، كذلك في مسألة المساواة بين الجنسين ، حيث ايجاد الظروف الملائمة لتشجيع تحرر المرأة أشد فعالية وأبعد أثرا من مجرد مكافحة التمييز بين الجنسين .

وهكذا فان هذا النمط الفييتنامي من " التمييز الايجابي " لصالح المرأة يدور حول أولويتين اثنتين : الأولوية في التدريب واعادة التدريب ورفع المستوى عن طريق التوصية بحصص نسبية للتسجيل في المدارس ، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان تسجيل الأمهات ، الخ ... ؛ والأولوية في الترقية الوظيفية : وهذا لا يعني تخفيض مستوى المعايير للمرشحات ، ولكن عندما يستوفي الشروط مرشح ومرشحة ، تفضل المرشحة ، واذا سمح باجراء أي تخفيف لقسوة المعايير فلن يكون ذلك الا بالنظر الى جوانب ثانوية مثل العمر والأقدمية .

Digitized by UN Library Geneva

خاتمـــة

نظرة شاملة الى المجالات التي يحرز فيها تقدم سريع ، والمجالات التي يتباطأ فيها التقدم ، في تنفيذ الاتفاقية في فييت نام

من الواضح الملموس أن المرأة الفييتنامية طرحت جانبا ، خلال أربعة عقود، أصفاد قرون طويلة من القمع والتمييز الجنسي وانطلقت بسرعة جبارة تمسك مصيرها بيدها : ويمكن القول دون مبالغة ان بين المرأة المتوسطة كما كانت في عام ١٩٤٥ وأختها كما هي في عقد المرأة فجوة لا تقاس بجيل أو جيلين بل بقرن من الزمن .

وبامكاننا أن نذكر تحديدا ثلاثة مجالات تحقق فيها تقدم يلفت النظر :

(أ) تتمثل الغاية من وجود الاطار الشامل للتشريع والسياسة والتنظيمات في فييت نام ، في ضمان ممارسة المرأة لحقوقها كاملة . يضاف الى ذلك أن دولة فييت نام تهتم بتنقيح وتكييف سياساتها المتعلقة بالمرأة تمشيا مع تطور حالة البلد[١] .

(ب) الطابع الجماهيري لتقدم المرأة في ميادين الحياة الاجتماعية ، كما توضحها الأرقام التي سلف ذكرها : فقضية المرأة في فييت نام هي حقا حركة قائمة في صفوف عامة الجمهور .

(ج) دور وعمل منظمة نسائية قوية على الصعيد الوطني وهي الاتحاد النسائي ، الذي هو للمرأة ناطق بلسانها على نحو دائم وفعال .

لكن تحرر المرأة هو ، في مواجهة التركة الثقيلة الوطأة التي خلفها التاريخ ، مستحيل الانجاز بين عشية وضحاها حتى مع توافر الوعي والارادة :

(أ) وهذا أمر بالغ الوضوح عندما نتذكر الفجوة التي تحتاج الى سدها تدريجيا وهي الفجوة القائمة بين مستوى ومدى تحرير المرأة في الشمال ومستواه ومداه في الجنوب الذي تحرر مؤخرا .

(١) منذ عام ١٩٦٠ ، الذي اعتمدت فيه السياسات الحزبية والحكومية الرئيسية المتعلقة بالمرأة ، بمجملها تقريبا ، وعلى وجه التخصيص في عملية اعادة التعمير التالية للحرب والمليئة بالتحديات ، والتي أوجدت عددا لا يحصى من المهام الجديدة المعقدة ، حصل بعض التراخي في الاهتمام بتشجيع التوظيف والقيادة النسائيتين أدى الى الشعور بالحاجة الى تجديد الزخم . وقد كان الحزب متحسسا لذلك فاستجاب باصدار تعليمات في هذا الشأن جاءت مناسبة في توقيتها (مؤرخة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٤) ، وقد حملت عنوان " بعض مشاكل العمل الملحة المتصلة بالكادرات النسائية " .

Digitized by UN Library Geneva

(ب) ومن جهة أخرى ، طرأ ارتفاع مدهش على مستوى المرأة الفييتنامية الثقافي والعلمي والتقني قياسا بما كان عليه في الماضي ، لكنه ، من الوجهة الموضوعية ، ما زال حتى الآن لا يلبي احتياجات المرحلة الحاضرة من التنمية الاجتماعية. وسيكون هناك حاجة الى بذل المزيد من الجهود على يد الدولة والمرأة نفسها .

(ج) ومن المجالات التي يرتفع فيها العزم ولكن النتائج لا تفي بالمرام، مجال تنظيم الأسرة : فالحملة التي تخاض لصالح تنظيم الأسرة قد حققت نتائج مرضية بعض الشيء بين العاملين بأجر وفي المناطق الحضرية ، الا أنها ما زالت تواجه بعض الجمود ، وحتى المقاومة ، في المناطق الريفية ، ولاسيما في الجنوب . وسيتوجب في السنوات القادمة أن تركز حملة تنظيم الأسرة على الأرياف وعلى النساء اللواتي لا يعملن في الخدمة المدنية .

ويتضح من هذا التقرير أن القوانين والمؤسسات الفييتنامية تتوافق مع روح أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بمجملها تقريبا . وتنظر فييت نام الى هذه الاتفاقية على أنها عملية ذات نطاق عالمي ، بحد ذاتها (عن طريق تطور المجتمع نفسه) وبالتقبل الواعي لالتزاماتها (عن طريق الجهود التي تبذلها المرأة من أجل تحررها) ، وفييت نام تتقيد بها تماما : فبتصديق الاتفاقية ربطت فييت نام رسميا تحرر المرأة الفييتنامية بالحركة العالمية للمساواة بين الجنسين .

- - - - -

Digitized by UN Library Geneva